

4. تطوير الحملات حول أولويات الانفاق

أنا أقول: إعرف عدوك واعرف نفسك ، ففي مائة معركة لن تندحر أبدا. وحينما تكون جاهلا بعدوك وتعرف نفسك فان فرصك للكسب أو الخسارة متساوية. وان كنت جاهلا بعدوك ونفسك معا، فمن المؤكد ان تندحر في كل معركة تخوضها.
- صن تسو

تأخذ الاستثمارات في الحرب والعسكرية عدة أشكال ويمكن تقسيمها الى مجموعتين اثنتين واسعتين: العامة والخاصة.

العامة: ان الخزانة العامة هي مرئية أكثر بين الاثنتين. وحيث انها- اعتياديا في مجتمع ديمقراطي- موضوع مجادلات عديدة وعمليات مكشوفة نوعا ما: نقاشات برلمانية، الاستماع الى اللجان، مقترحات حكومية، استفسارات عامة، وحملات من جماعات مصالح مختلفة، وتقارير الاعلام، الخ.

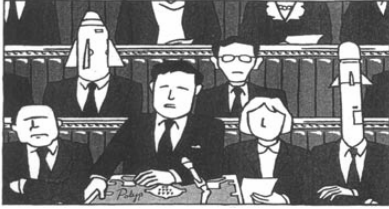
الخاصة: ان المصالح الشخصية مرئية بشكل أقل كثيرا والتي تزود بالوقود النظام العسكري مثل الاستثمارات في تطوير منظومات الاسلحة وغيرها من المعدات والبنى التحتية العسكرية، والخدمات العسكرية المخصصة، وشركات السلاح التي تحقق الموارد في برامج أبحاث العلوم والتكنولوجيا. وبالإضافة لذلك فان المال العام الذي يسري خلال ايادي أو قنوات خاصة - الى مقاولين، ومنتجي السلاح، والاستشاريين، وغيرهم يجب ان يتم أخذه بالحسبان. وعموما فان تعقب والسيطرة على السريان المالي الخاص أمر أصعب، ولو ان الفضائح الأخيرة المرتبطة بمقاولين قطاع خاص عسكريين في العراق على سبيل المثال، تظهر أيضا انها يمكن ان تكون موضوعا لاقامة الحملات واشكال متنوعة من العمل التشريعي.

أهمية الصعيد الوطني

في الوقت الذي تشتغل فيه عدة شركات خاصة دوليا، وان حكومات هي جزء من شبكة مؤسسات عالمية متشابكة، فالحقيقة أن أكثر القرارات التي يمكن الوصول لها يتم اتخاذها على الصعيد الوطني- وعليه هذا هو الصعيد الذي يحتاج معظم عمل الحملة التركيز عليه.

البرلمانات والأحزاب

ان التعليم العام الواسع حيوي بالنسبة لقضية الانفاق العسكري- كما هو الحال لأية قضية أخرى- ولكن عادة يكون تركيز تحشيد الجهود على البرلمانيين والأحزاب السياسية الذين يحددون الاجندات (جداول الاعمال) ويوافقون على السياسات. ورغم نمو السياسة التي يحررها الأشخاص في العديد من البلدان الغربية، وأبعد منها، فان المواقف المتعلقة بالقضايا الأساسية مثل الأمن الوطني والترتيب العام للقوات المسلحة تكون عادة موضوع مواقف أحزاب مثبتة بشكل راسخ. ويجب القول بانه غالبا ما يكون هناك إجماع لحزبين او عدة احزاب على قضايا متعلقة ب "الأمن الوطني". ومثال جيد على ذلك هو فرنسا في انتخابات عام 2007 فان القليل جدا من مرشحي الرئاسة تناولوا القضية بوجود الرأي السائد للمؤسسة الحاكمة حول شؤون الدفاع كما ان الاعلام لم يقدم، بالمرّة تقريبا، اي تغطية او تناول للقضية.



المصدر كات، المملكة المتحدة

لوبي (جماعة دعم) الاسلحة

تكمن المشكلة بأن هذه القضايا عرضة للتأثير عليها من جماعات دعم (لوبيات) دفاع متنفذة- القوات المسلحة نفسها، والمؤيدين الآخرين سيما شركات السلاح. ويتم الكثير من التأثير خلف الابواب الموصدة. وكمثال جيد للمشكلة فضيحة بريطانيا حول الفساد في صفقة السلاح بين شركة بريتش ايرو سبيس والمملكة العربية السعودية. كما ان التحقيق في الاتهامات تم غلقه فجأة من قبل حكومة بلير في شهر كانون الاول/ ديسمبر 2006 حينما ادعى رئيس الوزراء البريطاني انه "يعرض أمن بريطانيا للخطر" اذا تم السماح للتحقيق بالاستمرار. وهكذا فان تفاصيل الاتهامات تم سحقتها ببساطة. وفي شهر ايلول/سبتمبر 2007 أعلنت شركة بريتش ايرو سبيس سيستمز أنها " ستحوز على صفقة بمبلغ 20 مليار باون لتجهيز 72 طائرة مقاتلة نوع يوروفايتر تايفون الى المملكة العربية السعودية... احد أكبر عقود التصدير التي ربحتها المملكة المتحدة بالمرّة " وحصلت النتيجة المقلقة رغم حملة مكثفة قامت بها منظمة الحملة ضد تجارة السلاح وآخرون لكشف الفساد والاصرار على النقاش المكشوف.

النظام العسكري ككل

ربما يكون من المحتم أن يركز معظم عمل المنظمات غير الحكومية في هذا المجال على " التجاوزات الأسوأ" مثل فضائح صفقات السلاح، وتطوير الاسلحة النووية، وحملة الالغام الارضية والذخائر العنقودية الخ. وحيثما يوجد ضحايا أو نفاق صارخ فانه من الأسهل تحدي أولئك الذي في السلطة.

وعلى أية حال توجد حجة قوية بأنه على منظمي الحملات عدم التركيز كليا على مثل هذه الأهداف " السهلة". ان النظام العسكري بمجمله ينبغي ان يخضع للتدقيق. كما يجب النظر الى الميزانيات بمجملها. لا تكمن المشكلة ببساطة في الفساد الذي يميل لمصاحبة تجارة السلاح ولا حتى الصادرات بحد ذاتها، فان مشتريات الاسلحة تمثل غالبا جزءا صغيرا من الانفاق الكلي. القضية أن المؤسسات الموروثة ووجهات النظر العامة المغروسة بعمق ادت الى الاعتماد المفرط على المؤسسة العسكرية لترويج الدفاع الوطني و " المصالح الوطنية. وأثناء ذلك تغير العالم بشكل مثير وان طبيعة الأمن نفسها اصبحت خاضعة للنقاش.

الاستراتيجية

استمر المجتمع المدني على "اقامة الحملات" بشكل ما لقرون. لكن العقود الاربعة الأخيرة أعطتنا إرثا دوليا غنيا من عمل العدالة الاجتماعية الذي يمكننا التعلم منه. توجد تحشيدات فوق العادة وبطولية في جميع القطاعات والقارات تمتد من الحركات الجماهيرية ضد الاستعمار، الى إنهاء الفقر، والتمييز العنصري والحرب، والترويج للعدالة بين الجنسين.

1 أنظر مثلا حملات القرنين 18-19 لتحريم تجارة العبيد مثل كتاب آدم هوكشتايلد *الفتنوا السلاسل* (2005)



لقد أدت المؤسسات الموروثة ووجهات النظر العامة المغروسة بعمق الى اعتماد مفرط على المؤسسة العسكرية لترويج الدفاع الوطني والمصالح الوطنية

ومطالب العمال وحقوق الانسان والآن حملة لا يقل هدفها عن انقاذ محيطنا الحيوي بمجمله.
ان التركة العالمية تقدم لنا مكتبة ضخمة من الدروس حول كيفية تعليم وتحشيد واثارة
وممارسة الضغط وبالتالي تحقيق النصر.

تم نشر الكثير من الكتب، والافلام وغيرها، على اساس تكتيك أو أساليب الحملات: كيف تنظم
إجتماعا عاما/ أو تكتب بيانا صحفيا/ أو تلقي خطابا/ أو تحصل على دعم عضو برلمان منطقتك/
أو انشاء قاعدة بيانات العضوية وهكذا. أنظر مواقع الشبكة الالكترونية للحصول على تفاصيل
الأشياء الأكثر أهمية. وسوف نحدد اهتمامنا هنا على الجوانب الأكثر استراتيجية، ولو أنه في
الكثير من الحالات فان الصعيدين الاثنين متشابكين معا.

يحلل كتاب كريس روز، كيف تربح الحملات، (كتب ايرثسكان، 2005) بذكاء الاساليب العملية
والتفكير الاستراتيجي معا لتحقيق حملة ناجحة. وان أمثلته، المستقاة غالبا من خبرته في حركة
السلام الأخضر، واردة جدا بالنسبة لقضايا مثل العسكرية والانفاق الاجتماعي. وبين ملاحظاته
العديدة الفطنة جدا ما يلي:

* الحملات هي حروب اقناع ومثل التسويق الذي تشبهه كثيرا، فان تقنية ادارة الحملات هي فن
وعلم معا.

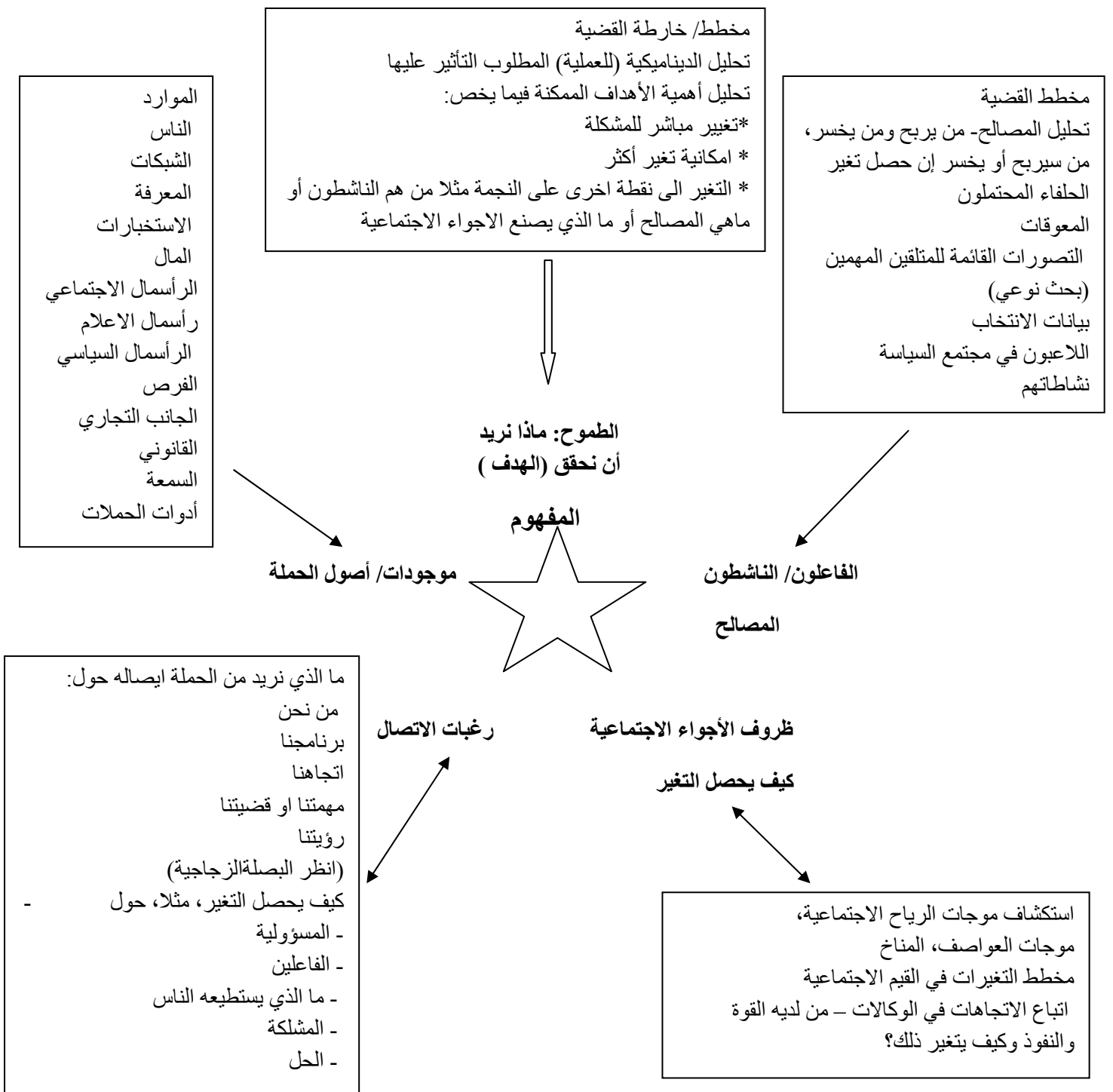
* تفشل معظم الحملات لانها بالدرجة الأساسية حول الإتصال وغالبا ما يركز منظمو الحملات
أكثر من اللازم على فحوى الرسالة وليس بالقدر الكافي على الأحداث التي تجذب معا اهتمام
وسائل الإعلام وكونها نقاط يشار إليها في الجدال بطريقة لا تقوم بها الآراء المعبر عنها لوحدها.

* التخطيط للحملات يحتاج البدء بتعريف طموح المرء أو هدفه، متبوعا بخارطة تخطيط القضية
، سوية مع السؤال من هم الفاعلون واين تقع العوائق أمام النجاح. وينبغي أن نفهم " الظروف و
الأجواء المحيطة" وتشخيص موجودات حملتنا وتحقيق الوضوح حول ما نرغب بايصاله بدقة.
انظر مخطط ستار (النجمة) ص20.

* الأهمية الحاسمة للتصور أو التخيل في العالم حيث تتجاوز الصور الفوتوغرافية الحدود الثقافية
واللغوية وتروي قصة كاملة بلمح البصر. " إذا لم تستطع تصوير هدفك- أو على الاقل تخيل
تصويره.. فانه غالبا لا يفيد كثيرا ومن المحتمل ان يكون غير حقيقي"

* ادارة الحملات صنعة هجينة تستمد من اختصاصات عديدة أخرى. ولا غرابة أن يميل
المحامون للإعتقاد بأنها تركز على تقديم الحجج، والعلماء يريدون ان تتقدم الحملات بالابحاث
والكتاب والاكاديميون عن طريق النشر ويعتقد المدرسون بأن التعليم هو السبيل الى تغيير العالم .
وكل واحد يستطيع ان يلعب دورا في الحملات. نعم ان ذلك صحيح ولكن الحملات الفعالة يتم
تنفيذها بشكل أفضل عادة عن طريق العرض أكثر من المجادلة وبالتحفيز أكثر من التعليم
والتحشيد أكثر من تراكم المعرفة . والقيام بذلك حسب الطلب يعني تخطيط الاتصال والتواصل
مثلما يفعل مؤلف الموسيقى او مخرج الفلم.

* الانتباه الى الثورة الاعلامية المستمرة المتكشفة في حياتنا اليومية أمر ضروري لحملات القرن
الواحد والعشرين. وبينما يوجد قلة ممن يستطيعون التنبؤ ببقاء أي من الظواهر الجديدة- المدونات
، والمدونات السمعية والبصرية المحمولة (بودكاستك) ومجموعات الاعلام المستقلة (انديميديا)
ورسائل الهاتف المحمول القصيرة (أس أم أس)، ومجمل المجموعة الواسعة لمبادرات الشبكة
التشاركية 2.0



الشكل 4.2 نجمة تخطيط الحملات، مظهرها التفاصيل

نحن نتعلم قواعد جديدة للتعبير العام والتفاعل. أنه أمر ينشغل فيه منظمو الحملات بسرر مختلفة اعتمادا على موقعهم الجغرافي، والعمر، والخلفية، وعوامل أخرى.

للحملات نوع من دورة الحياة حيث يمكن لقضية ما فيها معتبرة هامشية في البداية أن تشغل موقعا مركزيا اكبر بكثير في النقاش العام للجماهير، وبمرور الوقت- إن كانت متناغمة مع تغير المناخ الاجتماعي- يمكن ان تصبح جزءا مقبولا من سياسات مقبولة وانظمة القيم السائدة. يتحول منظمو الحملات آنذ الى حافة أكثر حدة في المشكلة أو يتحركون نحو قضية أخرى في ميدانهم. مثلا: التدوير أو إعادة الصنع.

إن اعتماد كل ذلك والتوصيات الاخرى العديدة والنصائح الجيدة المتوفرة من أولئك الذين لديهم خبرة في حروب الاقتناع في مجال العسكرية والانفاق الاجتماعي هي مهمة محركي الأمور في هذا المجال. هذا وان قسما من عملهم مبين في الفصل 5.

ومن بين القضايا الرئيسية المتوقع مواجهتها ما يلي:

ملاحظة: ان الافكار في القسم التالي مستمدة من كتاب مكتب السلام العالمي المعنون " الحرب ام الرفاه؟" المنشور في عام 2005 بمثابة مساهمة أولى في الحملة والنقاش الدائر حول الاولويات.



أكسالب 10 تشرين أول/أكتوبر 2007

مشكلة الإختفاء

ان المشكلة الاولى الواجب معالجتها هي الإقرار بأن إحصائيات الانفاق العسكري غير معروفة على نطاق واسع بين الجماهير العامة. أو حتى بين جماعات حشدا التأييد (اللوبي). توجد مشكلة جدية في المنظور أو النظرة الى الامور أو بالأحرى ما يشبه الإختفاء. إن الانفاق العسكري حينما يشاهد ويحلل أصلا لا ينظر اليه بالتأكيد على أنه جزء من معادلة التنمية. لناخذ مثلا على ذلك ان القضية الرئيسية في المراحل الأولى من رد المجتمع الدولي على مد المحيط العالي (التسونامي) الآسيوي في بواكير عام 2005 كانت بالحصول على تجهيزات إغاثة ملائمة للمناطق المتأثرة ومن ثم تمهيد الطريق الى العملية الطويلة لإعادة الإعمار وإعادة التنمية. وتعددت الولايات المتحدة فورا بتقديم مساعدات بمبلغ 350 مليون دولار تمت زيادته لاحقا الى 950 مليون دولار الذي هو بالتاكيد مبلغ مهم ولكن ليس من الصعب انفاقه بوجود سعة مدى إعادة الإعمار المطلوبة. ولكن قارن ذلك بالمليارات المخصصة لإحتلال العراق، ذلك الإحتلال الذي يبدو للناظر بلا نهاية واضحة والذي لا تفيد ثمار فوائده سوى عدد محدود من الشركات الأمريكية المرتبطة بإدارة بوش.

ومع ذلك فان الإختلال المالي الضخم هو واحد، وبشكل يدعو للفضول، يبدو فيه القليل من المحللين حريصين على الإشارة اليه. وهذا ليس بجديد، فإن التعليقات على مساهمات مساعدات الحكومة المنشورة من هيئات المساعدات والتنمية عبر السنوات نادرا ما قامت بالمقارنة مع المبالغ الهائلة المصروفة من نفس تلك الحكومات على العسكرية.

الإنفاق المخفي

ان المشكلة الثانية هي ان الارقام الرسمية المعطاة للانفاق العسكري غير موثوقة دائما. وفي كثير من الحالات تكون المصروفات العسكرية مخفية ضمن ميزانيات غير متعلقة بشؤون الدفاع أو لا تظهر للعيان بالمررة. ان تكاليف مجمعات الأسلحة النووية الامريكية

، بينما لا تكون خفية كلياً، فإنها توجد الى حد كبير تحت ادارة ميزانيات الطاقة. وفي ولايات اخرى، تستخدم التمويلات الطارئة لأنشطة مثل دفع الديون العسكرية أو تصليح المعدات العسكرية حيث يتم اكمال الميزانيات العسكرية بتمويلات محولة من ميزانيات غير منقحة من القطاع الاجتماعي، كما تعكس الأنشطة العسكرية وكأنها " عمليات سلام" أو أنشطة " أمن عام" ويتم دفع كلفها من دوائر غير عسكرية مثل الشرطة والضمان الاجتماعي.

وعلى العكس فإن الدخل للأنشطة العسكرية يمكن توليده من الشركات أو المصالح الإجرامية (تهريب الوقود ، وتهريب المخدرات والسلاح ومن اعمال مناجم الماس..الخ) ففي أندونيسيا هناك شركات يديرها الجيش تتمتع بوضع خيري. وفي الصين يعتبر جيش التحرير الشعبي من بين أكبر مؤسسات البلاد. كما ان العديد من الحكومات- كمبوديا على سبيل المثال- تجد من الصعوبة ان تتجنب انفاق عسكري عال خارج الميزانية العسكرية بسبب الدور التكميلي الذي تلعبه المؤسسات العسكرية القوية في النظام السياسي. ويتطلب بالتالي التعامل مع الانفاق الخفي حكماً ديمقراطياً أقوى للقطاع العسكري بضمنه نشاطات الموظفين المدنيين والعسكريين معا.

ما الذي يمكن عمله؟

لا توجد حلول سريعة لهذه المشكلة. وبالطبع يجب القيام ببحث مفصل في كل من الاعداد المطلقة وأهميتها النسبية ضمن مجمل الميزانية الوطنية العمومية. ولكن ما بعد ذلك يبقى السؤال: كيفية تحويل ما هو واضح-أخلاقياً الى شئ عملي-سياسياً؟ ويبدو أن العديد من بين الطبقة السياسية في البلدان الغربية مطلعين على حجم القائمة العسكرية ومع ذلك فهم غير راغبين بتحديثها خوفاً من الظهور مخطئين سياسياً. وبالنسبة لنواب البرلمان هناك أيضاً الخوف من خسارة الأصوات في المناطق الانتخابية المتأثرة بتقليصات الصناعة العسكرية أو غلق القواعد العسكرية. وعليه فإن التحدي أمام حركات السلام والتنمية، وكما هو بالنسبة للمجتمع المدني بصورة أعم، هو بناء تحالف واسع للجماعات التي ستستفيد من إعادة موازنة الميزانية الوطنية، ائتلاف يستطيع أن يولد ضغطاً سياسياً قوياً. وتكون الخطوة الأولى نحو ذلك بخلق ادراك او وعي بين قادتهم وأعضائهم معا.

توجد ثلاث قضايا سياسية ضرورية ينبغي التعامل معها والتي تمثل المراحل الرئيسية الثلاث في عملية ركوب التحدي للأولويات القائمة.

1. تصورات التهديد

حاجات منظمي الحملات للتعامل مع قضية تعريف مستوى مناسب من الأمن. خلال فترة الحرب الباردة، بدأ أي مستوى من الانفاق تقريباً أمراً مبرراً من القوى العظمى حيث انها كانت محصورة في لعبة أرقام " فارق عدد الصواريخ". لكن التهديدات الجديدة للأمن الوطني في الغرب متعلقة الى حد كبير بتهديد الإرهاب الذي لا يمكن "دحره" بالوسائل العسكرية التقليدية، بالإضافة الى أن الإجراءات المتخذة من قبل القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية على وجه الخصوص تبدو وكأنها تزيد خطر- وتستنزف- الارهاب بدلاً من ازالته أو انقاصه. ويجب أن نضيف الى ذلك أن صانعي القرار يجب أن يتبنوا حقاً تعاريف الأمن البشري للخطر بدلاً من تلك الموروثة من قرون من الغزو العسكري و تقنية " الدفاع"



شانغ ينغ/ أي بي

للمجتمع المدني مهمتان على
المدى البعيد: معالجة
منظورات التهديد المفترض ،
والدفاع عن ميزانية الأمن
البشري

غالبا ما تكون للدول النامية منظورات للتهديد مختلفة مما عليه الحال في الغرب.
فمثلا قد توجد لديهم مخاوف من متمردين أو دول مجاورة تسلب موارد معدنية أو
تدعي بمطالب أقليمية مدعومة بالقوة.

لكن المبادأة بسباق تسلح اقليمي جديد ليست هي الجواب. ويجب تكريس موارد
اكبر بكثير لأحلاف الأمن الإقليمي والحوار مع المتمردين والجهود لتأمين توزيع
عادل للسلطة والإستثمار الاقتصادي الخ. وفي كثير من الحالات بنى العسكريون
قاعدة سلطتهم السياسية ومن الصعب على نظام معتمد على القوات المسلحة
والصناعات المتعلقة بها ان يقلص القوات التي تبدو انها تؤمن بقاءه الذاتي.

وهكذا فللمجتمع المدني مهمتين على المدى الطويل: معالجة منظورات التهديد
المفترض والدفاع عن ميزانية الأمن البشري- حيث يتم تكريس الجزء الأكبر من
موارد الحكومة لحاجات الناس- مع إعطاء الأولوية الى الجماعات الواهنة أو
الفقيرة والمهمشة.

2. عمل التخفيضات

والتالي هو السؤال عن ما يجب اقتطاعه أو خفضه.

* منظومات السلاح؟ وفي هذه الحالة أي منها؟ ماذا ستكون كلفة نزع السلاح؟

* أي من الخدمات/ الكتائب/ الأفواج يجب تقليصها أو خفضها؟

* الانتشار في بلدان معينة؟ أي منها؟ وبأي سرعة يجب سحب القوات؟ وهل يعاد

تموضعها او نقلها في مكان آخر أم يتم تسريحها؟ في أية حالات ستكون هناك دفعات
الفائضين، وحقوق التقاعد وكلف إعادة الانتشار وإعادة التدريب.

* هل يجب غلق القواعد العسكرية؟ وفي هذه الحالة أي منها؟ وتطبق هنا نفس الاسئلة.

انها مشاكل معقدة حقا بالنسبة لصناع القرار وهي يمكن حلها فقط على المستوى
الوطني لكنها يجب الا تلمس الحقيقة، على الأمد البعيد، بأن خفض الفعاليات
العسكرية ستنتج اقتطاعات كبيرة في الإنفاق- ذلك الإنفاق الذي هو من مال دافعي
الضرائب.

وهناك أيضا الجدل المهم بأن تكاليف نزع السلاح يجب الا تعتبر حقا عبئا إضافيا
والتي يجب العثور على موارد لها الآن ولكن بأنها مورثة في كلفة الحصول على
السلاح في المقام الأول. ويعد هذا المبدأ طريقه تدريجيا في تجارة الحاسبات الشخصية
،على سبيل المثال، في بعض البلدان حيث يكون تدوير النفايات البيئية هو الاسلوب
السائد الآن، وحيث تفرض ضريبة إضافية على المشتري لهذا الغرض من قبل بائع
المفرد.

3. المصاريف أو الإنفاقات البديلة

أخيرا يوجد السؤال حول كيفية انفاق التوفيرات أو الإدخارات المعمولة. ستختار الكثير
من الحكومات أن تكافئ الأغنياء عبر تخفيضات الضرائب أو تشجيع صناعة وتجارة
القطاع الخاص خلال تقديم اعانات ونسب فائدة أدنى. إن الأمر بعيد عن التلقائية بأن
الإدخارات سيتم صرفها لتحسين الصحة والتعليم أو الخدمات الاجتماعية للأقل غنى
ناهيك عما هو الحال بالنسبة لتمويل برامج التنمية في البلدان الأكثر فقرا. وسيكون هناك
صراع سياسي في كل مرحلة من اجل أولويات بديلة. إن الموقف الأساسي لمكتب السلام
الدولي هو أنه في أية ديمقراطية حقيقية فانها مسألة يجب القرار بشأنها من قبل النواب
المنتخبين لوجود العديد من الأولويات المتنافسة التي جميعها حيوية للبقاء وللأمن البشري
والرفاه.

إن الامر بعيد عن التلقائية بأن
الإدخارات سيتم صرفها
لتحسين الصحة والتعليم ، أو
الخدمات الاجتماعية للأقل غنى
ناهيك عما هو الحال بالنسبة
لتمويل برامج التنمية في
البلدان الأكثر فقرا.

هناك حاجة لتحويل الموارد وعلى نطاق كبير بعيدا عن الاستثمار في الماكينة العسكرية وفي بيروقراطياتها المضخمة، نحو الصحة والتعليم والاسكان والتوظيف والصرف الصحي والنقل والبيئة والعديد من الميادين الأخرى. وفي الوقت الذي تواجه فيه العائلة البشرية سلسلة كاملة من الطوارئ المثيرة (من مرض العوز المناعي/ الأيدز والتغير المناخي الى الجوع والفقر المدقع على نطاق واسع)، فمن الواجب إفهام السياسيين بأن أولويات إنفاقنا يجب أن تتغير وان الجماهير تطالب بذلك. كيف يمكن تحقيق هذا التحول؟ بالتعليم العام وبناء التحالفات والضغط المثابر والتنظيم الذكي.

خطط الضرائب البديلة وأهداف الخفض

تم تقديم عدة أنواع من المقترحات عبر العقود الزمنية لتأمين مبالغ إضافية كبيرة للتنمية. إن التمويل المبتكر للتنمية مصغرة بحد ذاتها ولو أن الموارد العسكرية فيها تعتبر من المحرمات تماما. وتم تقديم بدائل بشكل ضرائب "بديلة" على كل شئ من المعاملات المالية الى (ضريبة توبن) التي روجت لها (أتاك) على استهلاك الكربون وعلى دفعات بطاقات الائتمان ومؤخرا على تذاكر الطيران (تم تأسيسها الآن تحت اسم (يونيت أيد) وهو برنامج تديره منظمة الصحة العالمية لتمويل العلاجات واطئة الكلفة لمرض العوز المناعي/ الأيدز وغيره من الأمراض الوبائية. ويوجد مسبقا صندوق الصمود الرقمي الذي أطلقته السنغال وبدعم من فرنسا ونيجريا والجزائر. (أخبار هيئة الاذاعة البريطانية 16 آذار/ مارس 2005) وتم عقد شراكات بين القيادات من الشمال والجنوب مثل دعوة لولا-شيراك الى فرض ضريبة دولية لإنهاء الجوع (2004) والتي دعمتها أيضا تشيلي (لاغوس) واسبانيا (ثباتيرو). ولم تنتقل هذه بعد الى الدول الكبرى ولو انها على الأغلب ساهمت في قرارات مجموعة الثمانية الكبار (جي 8) في تموز/ يوليو 2005 حول المساعدات والديون. لكن المقترحات حول الضريبة على التسليح (أو على الانفاق العسكري) تم تلقيها بقليل من الحماس حتى الآن حتى من، أو خصوصا من منظمي حملات نزع السلاح الذين يميلون للنظر لها بمثابة عائق لخفض مبيعات السلاح واضفاء الشرعية على العسكرة.

وتمت عدة دعوات ومناشادات ومقترحات مرارا من تجمعات منظمات المجتمع المدني من اجل هدف محدد لخفض النفقات العسكرية، بنسبة تتراوح بين 1% سنويا الى 5% أو أكثر. وعلى سبيل المثال، في مؤتمر المرأة في بكين عام 1995 تم تقديم التماس سلام المرأة الذي دعا الى خفض بمقدار 5% سنويا لمدة خمس سنوات في الانفاق العسكري

وإعادة هذه الموارد الكبيرة الى برامج الأمن البشري وتعليم السلام. وكان قد تم سابقا توجيه دعوات مماثلة في قمة ريو لعام 1992 لكنها وجدت صدى ضئيلا على مستوى الحكومات.

التحويل العسكري الى التنمية الاجتماعية

يمكن تعريف التحويل على انه إعادة توجيه شركات القطاع العسكري الى الانتاج المدني. انها عملية صعبة غالبا ما تعني ضمنا إعادة هيكلة جزئية مع تنويع في مجال المنتجات وتحويل جزئي



من خلال إعادة توزيع أو الاحتفاظ بالأفراد (الموظفين) وإعادة توجيه ممارسات العمل. وفي الماضي، كانت إعادة التوجيه من الإنتاج العسكري الى المدني تشاهد على أنها أكثر أشكال التحويل و عدا أو نفعاً.

ويشمل التحويل أيضا خفض القوات وإعادة توظيف المحاربين السابقين في الحياة المدنية ، وتحويل وإعادة استخدام المرافق العسكرية وإعادة توجيه البحث والتطوير العسكري وتدمير الأسلحة . كما ان توفر المواقع العسكرية السابقة للأغراض المدنية هو واحد من اكثر العلامات المرئية الدالة على نزع السلاح.

وبينما كان " تحويل الدبابات الى جرارات" في وقت ما شعارا شعبيا، تميل التجربة في السنوات الأخيرة الى الإقتراح بأن إغلاق معامل انتاج السلاح كليا أكثر كفاءة، وإعادة نشر واستخدام العمال في قطاعات اخرى بدلا من محاولة تحويل المعامل مباشرة الى الانتاج المدني.

مشكلة الديمقراطية أو نقصانها

في العديد من الدول الشمولية ينظر الى الدفاع على أنه موضوع حساس جدا وبأنه يعتبر من حق أو امتياز الرئيس أو الذين في قمة الهيكل السياسي. ولا تتخذ القرارات على الصعيد البرلماني أو حتى، في بعض الحالات، على صعيد مجلس الوزراء. إن المساءلة عن حجم أو التصرف بالموارد العسكرية للأمة يمكن ان تعتبر تدخلا في شؤون تؤثر على الأمن الوطني أو حتى بقاء النظام. وفي مثل هذا السياق، وهذا ينطبق على العديد من الدول خصوصا في القسم الجنوبي من العالم، لا يتوقع المرء أن يرى بروز حملات تركز بصراحة على هذه القضية. وسيكون الأمر الأكثر أهمية وإحتمالية الجهود المبذولة لتحسين (أو حتى تقديم) نظام ديمقراطي لتطوير أرصدته وميزانياته ولتوسيع الشفافية وبصورة عامة إعطاء المجتمع المدني دورا ما في صناعة القرار وعملية التشاور.

